رئيس مجلس الوزراء لدى افتتاحه أعمال الندوة العلمية الثانية حول ظاهرة الغش التجاري والتقليد :

حماية المستهلك تتبوأ موقعا متميزا في السياسة الاقتصادية للدولة

الحكومة شرعت في تنفيذ حزمة من الإجراءات المجسدة لمسؤوليتها القانونية والدستورية تجاه المستهلك

صنعاء / سبأ

أكد الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء أن حماية المستهلك تحظى بدفعة قوية، وتتبوأ موقعاً متميزاً في السياسات الاقتصادية للدولة، بوحي من المضامين المهمة للبرنامج الانتخابي لفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، والتي تعكس الاهتمام الكبير تجاه حماية المستهلك كأولوية ملحة.

وعبر رئيس الوزراء لدى افتتاحه أمس الندوة العلمية الثانية حول الغش التجاري والتقليد، والتي تنظمها الجمعية اليمنية لحماية المستهلك تحت شعار" من أجل استهلاك آمن وحماية فعالة لحياة واقتصاديات المستهلك"، عن سعادته الكبيرة بهذا الائتلاف الذي تعكسه هذه الندوة المهمة، بين شركاء التنمية الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، والذي فرضه الشعور المشترك لدى هذه الأطراف بمخاطر وتبعات الغش التجاري والتقليد على الاقتصاد الوطني.. معربا عن أمله في أن يتعزز هذا الائتلاف وأن تتطور آلياته ليكون بمقدوره الإيفاء بمتطلبات الشراكة في إنجاز استحقاقات التنمية الشاملة والمستديمة والتي تشكل اليوم مداً أساسياً ضمن الرؤية الاستراتيجية للبلاد بما في ذلك التغلب على تحديات ومعيقات هذه التنمية على تعدد وتنوع أشكالها.

وأكد الدكتور مجور ان الحكومة تُنظر باهتمام بالغ إلى موضوع هذه الندوة، وقضيتها الأساس الغش التجاري والتقليد..مبينًا في هَذا الخصوص ان الحكومة لم تتوان عن التعاطي العلمي مع هذه الظاهرة، ووضعها في سياقها الموضوعي الذي تستحقه في إطار منظومة شاملة ومتكاملة من القضايا والأولويات ذات الصلة بالواقع الاستهلاكي وتحدياتهَ وبالشَّأن الاقتصَادي بشكل عام.

وقال" شرعت الحكومة منذ فترة في تنفيذ حزمة تدابير وإجراءات مجسدة في المقام الأول لمسؤولياتها القانونية والدستورية تّجاه المستهلك وحماية صحته واقتصادياته وسلامة بيئته، والمجسدة لحرصها على تحقيق أفضل مستوى ممكن من هذه الحماية".

ولفت رئيس الوزراء الى ان خطوات الحكومة تسارعت على نحو كبير، باتجاه الإيفاء بمتطلبات تنفيذ البرنامج الأنتخابي لفخامة الاخ الرئيس، والمتصلة بتوفير أفضل مستوى من حماية المستهلكين..وقال" بفضل تلك الخطوات أمكن وضع معالجات لأبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه المستهلكين في بلادنا وفي مقدمتها قضايا الأسعار والاحتكار والغش"..

واستعرض رئيس الوزراء الخطوات الحكومية المتخذة في هذا الجانب والمتمثلة بإصدار قانون التجارة الداخلية، ولائحة إشهار الأسعار، اضافة الى تفعيل جهاز تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار التابع لوزارة الصناعة والتجارة وتأسيس مجلس للغذاء من الفعاليات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني.. مشيرا الى ان تلك الإنجازات تضمنت في جوهرها معالجات جوهرية لتحديات الغش التجاري والارتفاعات السعرية، واستهدفت إعادة التوازن إلى السوق وإيجاد الآليات الكفيلة بمنع أي شكل من أشكال الأحتكار وذلك بإعمال القانون فيما يتصل بالأسعار وضرورة إشهارها والتسريع بتوفير المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية.

ونوه الدكتور مجور بان الحكومة ستضع ضمن أولوياتها تشديد الرقابة على المنافذ الحدوديه والارتقاء بدور الأجهزة الرقابية والفنية وتوفير كافة الإمكانيات اللازمة لإنجاح مهامها في مكافحة ظاهرة الغش التجاري والتقليل من آثارها الصحية والبيئيه والاقتصادية..وقال" نحن مدركون أن تلك التدابير إنما تشكل جزءاً من منظومة متكاملة من التدابير والإجراءات المعززة للوضع الاقتصادي ومواجهة تحدياته قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد، ضمن برنامج عمل طموح من أبرز أولوياته حماية المستهلك وتأمين بيئة استهلاك آمنة، الى جانب تأمين مناخ اقتصادي ملائم ومشجع على مزيد من الاستثمارات في مختلف قطاعاته وبالأخصّ الواعدة مّنها، فضلاً عنّ تحفيز النشاط الإنتاجي الصناعي والزراعي المعتمد على المصادر الطبيعية المحلية والمستوعب للمخرجات البشرية من الكفاءات والمهارات الوطنية".

ونقل رئيس مجلس الوزراء تحيات فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الى المشاركين في الندوة، ومباركته لجهود الجمعية اليمنية لحماية المستهلك والجهات الرسمية المعنية ومؤسسات واتحاد القطاع الخاص التي تحقق غاياتنا جميعا في التصدي للممارسات اللامسؤولة واللااخلاقية المهددة لصحة وسلامة المستهلك.. وحيا كل الجهود التي ساهمت في التئام هذه الندوة وتهيئة الفرصة للوقوف أمام هذه القضية التي يتعاظم تأثيرها وتتفاقم تبعاتها ونتائجها السلبية والخطيرة على صحة السواد الأعظم من المستهلكين وعلى سلامة البيئة والاقتصاد الوطني والأنشطة الإنتاجية والتجارية المشروعة في البلاد والتي تقتضي بالضرورة الارتقاء بآليات وأساليب مكافحتها والتعامل مع الأنشطة المرتبطة بها كأفعال مجرّمة.

وأكد الدكتور مجور أن الحكومة ستتعاطى مع مخرجات هذه الندوة من مقترحات وتوصيات باهتمام خاص وستعمل وفق ماهو متاح على أن تجد طريقها إلى التنفيذ.

من جانبه اعتبر رئيس الجمعية اليمنية لحماية المستهلك المهندس عبد السلام القمش انعقاد الندوة العلمية الثانية حول الغش التجاري والتقليد تعبيراً عن عمق الالتزام الذي تظهره الجمعية تجاه هذه الظاهرة المسيئة لواقعنا الاستهلاكي واكثرها تاثيرا على صحة وسلامة المستهلك واقتصادياته وبيئته وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام.. مؤكدا ان ذلك يستدعي وقفة جادة ومراجعة حقيقية لمجمل الاجراءات والتدابير التشريعية ومستويات الحماية الفنية والرقابة الامنية والجمركية على الحدود والمنافذ الجمركية، بهدف التقليل من تاثير هذه الظاهرة الى الحد الادنى.

وقال" رغم اننا نفتقد في اليمن الى مؤشرات تكشف عن نصيب اليمن من تاثيرات هذه الظاهرة، الا ان المعطيات الواقعية تكشف عن ممارسات بالغة الخطورة على ارتباط وثيق بظاهرة الغش التجاري والتقليد، حيث تفاقمت على نحو خطير ظاهرة تسويق سلع اساسية فاسدة ابرزها القمح والدقيق والزيوت".

واستعرض القمش موقف الجمعية من الموجة الحادة لارتفاعات الاسعار، مؤكدا بهذا الخصوص اهمية انفاذ قانون التجارة الداخلية وتفعيل صلاحيات مجلس الغذاء والتأكيد على مهامه الاساسية في ضبط الاسعار وتوفير المخزون الاستراتيجي من السلع الاساسية، وكذا انفاذ لائحة الاشهار السعري والنهوض بشراكة حقيقية مع السلطة المحلية لتحقيق هذه الغاية.

وطالب رئيس الجمعية بضرورة التسريع في اصدار قانون حماية المستهلك وغيره من القوانين المتخصصة المعززة لمفهوم الحماية الشاملة للمستهلك والتسريع في انشاء دائرة معنية بالرقابة على الغش التجاري والتقليد وانشاء هيئة للرقابة على الغذاء والدواء، اضافة الى تخصيص اعتمادات كافية لتعزيز اجهزة الرقابة الفنية على جودة السلع.

وتهدف الندوة التي يشارك فيها ممثلون عن اكثر من 13 وزارة وجهة حكومية واكاديميون وخبراء وممثلون عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وممثلون عن جمعيات حماية المستهلك في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي الى الوقوف على ابرز التطورات الوطنية والاقليمية والدولية لظاهرة الغش التجاري والتقليد واجراء مراجعة شاملة للاجراءات والتشريعات المتصلة لمعالجة الظاهرة والمساهمة في ايجاد اطار فعال للتعاون بين الجهات المعنية بمواجهة الظاهرة واقامة شراكة فاعلة بين القطاع الرسمي والخاص ومنظمات المجتمع المدني والاعلام لتفعيل سبل مواجهة الظاهرة وتقليل آثارها السلبية الى الحد الادنى وصولا الى القضاء عليها.

وتستعرض الندوة على مدى يومين 19 ورقة عمل ومداخلة موزعة على ستة محاور تتناول اثر الظاهرة على صحة واقتصاديات المستهلك، وظاهرة الغش التجاري والتقليد في ظل العولمة والتطور التكنولوجي، واثر الظاهرة على الاستثمار والتجارة المشروعة، اضافة الى المتطلبات التشريعية لمواجهة الظاهرة ودور الملكية الفكرية واجهزة الرقابة في التقليل من مخاطر الظاهرة، وكذا دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والاعلام في مواجهة الظاهرة.

وناقشت جلسة العمل الاولى للندوة برئاسة وزير حقوق الانسان الدكتورة هدى علي البان ثلاثة اوراق عمل ومداخلة عن غش الادوية في القوانين العربية المنظمة لتداول الاغذية قدمها الامين العام المساعد للشؤون الفنية بجمعية حماية المستهلك الدكتور حمود المخلافي، وظاهرة الغش والتقليد التجاري مقدمة من مدير ادارة الانتاج المحلي بوزارة الصناعة والتجارة سلوى لطف ومداخلة للدكتور علي عبد الله قائد استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء عن الاثر الاقتصادي للغش التجاري، وورقة من وزارة الزراعة والري عن اثر ظاهرة الغش والتقليد في المبيدات والاسمدة على صحة واقتصاديات المستهلك.

فيما استعرضت جلسة العمل الثانية خمس اوراق عمل تعرضت الاولى منها والمقدمة من الامين العام المساعد للجمعية اليمنية لحماية المستهلك ياسين احمد التميمي دور الجمعية في مواجهة ظاهرة الغش التجاري والتقليد الدور والتجربة، وتزوير الادوية واثرها على صحة المستهلك مقدمة من الهيئة العليا للادوية والمستلزمات الطبية، وغش الادوية قدمها رئيس قسم الادوية بكلية الطب والعلوم الصحية بجامعة صنعاء والادوية المزيفة مقدمة من المركز اليمني للدراسات البيئية، اضافة الى المتطلبات التشريعية من وحي مشروع الاستراتيجية الوطنية للامن الدوائي قدمها الاتحاد اليمني لمنتجي الادوية.

تخلل جلستي العمل نقاشات هادفة من قبل المشاركين والتي اثرت اوراق العمل والمداخلات المقدمة بالملاحظات القيمة.

كما نظمت الجمعية على هامش الندوة معرضا للسلع المغشوشه والمقلدة.

حضر افتتاح الندوة عدد من الاخوة الوزراء، واعضاء مجلسي النواب والشورى، والمهتمين .

اللوزي في لقاء إعلامي لبحث سبل تفعيل دور الإعلام في إبراز إبداعات الشباب:

البرنامج الانتخابي للرئيس صار وثيقة سياسية وطنية هامة

صنعاء / سبا

أكد وزير الإعلام حسن أحمد اللوزي اهتمام الحكومة في مختلف برامجها وخططها بالشباب وتسليحهم بالعلم والمعرفة وتنمية مواهبهم وإبداعاتهم في مختلف المجالات باعتبارهم عماد الحاضر وبناة المستقبل، وتقع على عاتقهم مسؤولية كبيرة في المشاركة بفاعلية في خدمة التنمية والمجتمع.

جاء ذلك خلال مشاركته في اللقاء الإعلامي الذي نظمته المنظمة السويدية لرعاية الأطفال (برنامج سراج لتنمية القيادات الشابة بالعالم العربي) بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الذي عقد أمس بصنعاء تحت شعار (من أجل تفعيل دور الإعلام في إبراز إبداعات الشباب).

وقال الوزير اللوزي :" إن البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية صار اليوم وثيقة سياسية وطنية هامة يعمل الجميع بل وتسعى الحكومة وكافة المؤسسات الدستوريه من أجل تجسيد محتوى هذا البرنامج بمحاوره الستة عشر، بما في ذلك المحور الذي أعطى اهتماماً وتركيزاً خاصا بالشباب والطفولة.

وأشار وزير الإعلام إلى ان مفردات برنامج سراج لتنمية القيادات الشابة ينسجم انسجاما كاملا مع التوجهات القيادية العليا لفخامة الأخ رئيس الجمهورية وبرنامجه الانتخابي وخطط الحكومة والإستراتيجيات الوطنية في هذا الشأن.

وأشاد بتنظيم هذا اللقاء الإعلامي، معبرا عن أمله في أن يسهم هذا اللقاء في فتح آفاق جديدة تستطيع وسائل الإعلام من خلالها أن تخدم الشباب وتساند أهداف البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية والغايات المستهدفة في الوثيقة الوطنية المهمة الخاصة برعاية الطفولة والشباب إلى جانب الخطة الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وحيا وزير الإعلام المنظمة السويدية لرعاية الطفولة على تنظيم مثل هذه الفعاليات التي تستهدف تشجيع القيادات الشبابية والبحث عنها وإبراز إبداعاتها .. مؤكدا أنِ المؤسسات الإعلامية ستكون انطلاقاً من إدراكها لرسالتها الوطنية ودور الإعلام كشريك فاعل وبناء في كل عملية التنمية والتطوير في الحياة، ستكون شريكه ومساندة لبرنامج سراج لتنمية القيادات الشابة.

وحث وزير الإعلام المؤسسات الإعلامية من صحف وإذاعة وتلفزيون على إعطاء جهداً أكبر ومساحة أوسع لقضايا الطفولة والشباب والتركيز على إبراز إبداعات الشباب لاسيما في المجالات المهنية والتقنية ورصد نجاحاتهم في الميادين العملية وإسهامات مشاريعهم في تحقيق الذات وخدمة التنمية في الوطن.

من جانبه عبر مدير مكتب المنظمة السويدية لرعاية الأطفال في اليمن الدكتور وليد البشير عن تقدير المنظمة للتعاون المثمر والمشجع من قبل الحكومة ممثلة بوزارة الإعلام ، معتبرا ذلك التعاون من العوامل المشجعة للجهات الأخرى للتعاون مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ومن شأن ذلك خلق شراكة بين مؤسسات المجتمع المدني مع الجهات الحكومية ومع مجموعات المنظمات المتخصصة في مجال الطفولة وحقوق الطفولة وحقوق الإنسان.

وقال البشير:" نحن كمنظمة متخصصة في مجال الشباب لا مجال لنا إلا أن نتعاون مع الإعلام ولا مجال للإعلام إلا أن يتعاون معنا " منوهاً إلى أن برنامج سراج يعتبر ثمرة تعاون بين المنظمة السويدية والمنظمة الأمريكية لرعاية الطفولة والتي نتج عنها مشاريع تهتم بإيجاد فرص أكبر للشباب وتنمية القدرات القيادية ودور للشباب في مجتمعاتهم في تحقيق التنمية.

منسقة البرنامج صباح بدري بكير أوضحت من جهتها أن برنامج سراج يهدف إلى دعم مبادرة تنمية القيادات الشابة في العالم العربي والبحث عن نماذج شبابية قيادية مميزة لإبرازها وتقديمها للشباب كنموذج مميز وناجح ..مشيرة إلى أن تنظيم هذا اللقاء الإعلامي يستهدف تسليط الضوء على هذا البرنامج من خلال كافة الوسائل الإعلامية والبحث في سبل تفعيل دور الإعلام في إبراز إبداعات الشباب.

غداً.. بدء اللقاء التشاوري الثالث لوزارة الصناعة والتجارة

وزير الصناعة والتجارة :

نتطلع من هذا اللقاء إلى الخروج بآليات للتسريع بعملية التصنيع و توسيع القاعدة الصناعية الوطنية

صنعاء / سبأ

تنطلق غدا الأربعاء بصنعاء أعمال اللقاء التشاوري الثالث لوزارة الصناعة والتجارة لعام 2007 تحت شعار "من أجل تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لضمان استقرار الأسواق وتحقيق التنمية الصناعية" برعاية رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور.

وأكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) إن انعقاد هذا الملتقى في ظل عدد من التحديات التي تواجهها البلاد والمواطن من ارتفاع في أسعار السلع الغذائية الأساسية كانعكاس للارتفاع العالمي، يعد فرصة للوقوف بمسؤولية لتشخيص هذه الأوضاع وبحث المعالجات والسبل الكفيلة بالحد من الآثار السلبية المترتبة على هذه الارتفاعات العالمية في السوق المحلية.. وقال"اتخذت الحكومة في هذا الصدد وتنفيذا لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس / علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية عدة تدابير ايجابية للحد من التصاعد المستمر للأسعار، ومنع الاحتكار والتدخل الحكومي السريع عبر المؤسسة الاقتصادية اليمنية بتوفير مادتي القمح والدقيق للمواطن بأقل الأسعار الممكنة، وكذا التفاهم مع مستوردي هذه السلع لضمان توفير السلع في الأسواق بكميات كافية وتوفير مخزون إستراتيجي يغطي حاجة البلاد لفترة لا تقل عن ستة والسيطرة على الأسعار بحيث توفر السلعة بأقل سعر ممكن".

وأوضح الوزير المتوكل إن الوزارة عملت على أنشاء غرفة عمليات مركزية لمتابعة الوضع التمويني و السعري والرقابي في جميع أنحاء الجمهورية عبر غرف عمليات تابعة لها في أمانة العاصمة وعموم محافظات الجمهورية لضمان المتابعة اليومية لتوفير المواد الغذائية وضبط أي مخالفة تموينية من اي نوع و اتخاذ الإجراءات القانونية ضدها، خاصة بعد صدور قانون التجارة الداخلية رقم (5) لعام2007م الذي ينظم هذه العملية..لافتا إلى أن أنشاء جهاز فني لتشجيع المنافسة ومنع الإحتكار في ديوان الوزارة سيؤدي دورا هاما في خدمة النشاط التجاري وبالدرجة الأولى خدمة المواطن الذي هو هدف التنمية وغايتها الأساسية .

وأشار إلى ان الحكومة عملت على تحسين البيئة الاستثمارية لجذب الاستثمارات في القطاعات الواعدة، خاصة في القطاع الصناعي، لما له من دور في تدعيم الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو المرجو.. وقال" نحن حريصون على جذب الرساميل الوطنية والعربية والأجنبية للاستثمار في هذا القطاع وتقديم كافة التسهيلات والمزايا اللازمة لهذه الاستثمارات، وحل أية معوقات أو إشكاليات تعترضها، ونتطلع من خلال إنشاء المناطق الصناعية في عدد من المحافظات وتزويدها بالبنية التحتية والخدمات اللازمة إلى تدفق مزيد من الاستثمارات في الصناعات التحويلية والإستخراجية لاستغلال الطاقات الصناعية المتاحة والمواد الخام المتوفرة".

وجدد وزير الصناعة والتجارة التأكيد على أهمية الشراكة الإستراتيجية بين الحكومة والقطاع الخاص انطلاقا من المسؤوليات والالتزامات الوطنية لكل طرف تجاه الوطن والمجتمع..مبينا إن اختيار تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لضمان استقرار الأسواق وتحقيق التنمية الصناعية كشعار لهذا اللقاء يعكس مدى إيمان الحكومة والوزارة بأهمية الشراكة في هذا الجانب وبناء شراكة تنموية مع القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

وتطرق الدكتور المتوكل إلى جملة الإجراءات الحكومية الهادفة لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ، في ضوء مقتضيات وظروف البيئة الداخلية ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي.. موضحا انه سيتم الإعلان قريبا عن إنشاء مجلس أعلى مشترك بين القطاعين الحكومي والخاص، برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزارات ذات العلاقة المباشرة بالنشاط الاقتصادي والتجاري، وعدد من ممثلي شركات ومؤسسات القطاع الخاص.

وقال "هذا المجلس الذي يعد الأول من نوعه سيتولى دراسة الاستراتيجيات والسياسات التي تقترحها الحكومة، وكذلك التقارير والمقترحات التي يقدمها القطاع الخاص، إضافة إلى مراجعة الإستراتيجية التصنيعية في ضوء المتغيرات الاقتصادية، وتبني سياسات وإجراءات متوافقة مع التوجهات العامة ذات تأثير ايجابي على القدرات التنافسية للمنتج المحلي".

وأعرب وزير الصناعة والتجارة عن تطلعه للخروج من هذا اللقاء التشاوري بآليات عملية لتسريع عملية التصنيع وتوسيع القاعدة الصناعية الوطنية تنفيذا لرؤى وخطط الوزارة بهذا الخصوص، ورفع إنتاجية الصناعات التحويلية من خلال الاستغلال الأمثل للطاقات والميز النسبية المتاحة، وتطبيق مفاهيم الجودة والتميز لتعزيز القدرة التنافسية للصناعات الوطنية، و التركيز على الصناعات كثيفة العمالة وذات المدخلات المحلية والاهتمام بالصناعات الصغيرة والأصغر، بما في ذلك التقليدية والحرفية، وذلك بالتعاون والشراكة مع القطاع الخاص..مشيرا إلى إن استكمال الوزارة لمشروع إعادة هيكلتها سيعمل على تطوير مهامها ومراجعة البنية التشريعية والقانونية والمؤسسية للقطاع بما يكفل تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار وتطوير آليات السوق، وتنفيذ المهام الموكلة إليها بكفاءة وفاعلية انسجاما مع مقتضيات وتطورات الظروف ولفت الوزير المتوكل إلى مساعي الوزارة لتطوير أنشطتها من خلال إعداد استراتيجيات وخطط عمل على المدى القصير والمتوسط والطويل، بما يمكنها من تعزيز الدور التنموي والتجاري للصناعات الوطنية وتعزيز قدراتها التنافسية، وضبط الأسواق وتوفير المعلومات عنها، إضافة إلى بناء قاعدة معلومات دقيقة ومتطورة عن قطاع الصناعة.

من جانبه أوضح عضو اللجنة التحضيرية للقاء التشاوري الثالث لوزارة الصناعة والتجارة الأستاذ زيد عبد الوهاب المؤيد إن اللقاء سيناقش على مدى يومين عددا من أوراق العمل المقدمة من الوزارة والقطاع الخاص والأكاديميين والمختصين..منوها بان اللقاء يهدف إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، و تفعيل الدور الإشرافي والرقابي لوزارة الصناعة والتجارة على الوضع التمويني والأسعار، إضافة إلى تطوير أنشطة وآليات عمل قطاعي الصناعة والتجارة لتحسين بيئة الاستثمار والأعمال، وتشخيص الصعوبات التي تواجه النشاط الصناعي والتجاري وإطلاق الأنشطة الصناعية .وأشار المؤيد إلى انه تم توزيع فعاليات الملتقى على خمس جلسات صباحية ومسائية تناقش ستة محاور أساسية..

وقال " المحور الأول خصص للتجارة الداخلية، ويتناول ثماني أوراق عمل هي التجارة الداخلية وآفاق تطويرها ، والأوضاع التموينية والأسعار ، والمنافسة ومنع الاحتكار، والشركات التجارية ومساهمتها في التنمية، إضافة إلى واقع شركات التأمين وآفاق تطورها والملامح الأساسية لسوق التأمين في اليمن ، والوكالات التجارية وفروع البيوت الأجنبية، وأهمية ودور مهنة المحاسبة ومراجعة الحسابات في النشاط التجاري، أما المحور الثاني فيتناول التجارة الخارجية من خلال خمس أوراق عمل هي التجارة الخارجية وأفاق تطويرها واليمن ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية فرص وتحديات، وكذا منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية".

وأضاف عضو اللجنة التحضيرية بان"الصناعة اليمنية ستكون المحور الثالث للملتقى وسيعرض في هذا المحور أربع أوراق عمل عن واقع الصناعة وآفاق المستقبل ، و الصناعة اليمنية : رؤية للنهوض، ونشاط المواصفات والمقاييس في اليمن والقطاع الصناعي تشخيص المعوقات واقتراح المعالجات، فيما يركز المحور الرابع على الشراكة مع القطاع الخاص، من خلال ثلاث أوراق هي الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، و آراء ومقترحات وتصورات غرفة تجارة عدن، و أسس واتجاهات الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص".. ولفت إلى إن المحور الخامس سيختص بمناقشة دور ومهام وزارة الصناعة والتجارة من خلال خمس أوراق عمل عن إعادة هيكلة الوزارة، و أهداف الوزارة في أتمتة المعاملات التجارية ورفع الكفاءة، وكذا مركز الدراسات والبحوث الصناعية الواقع والطموح ، وورقتي عمل عن الصعوبات والمعوقات في مكاتب الوزارة ومقترحات الحلول، فيما سيكون المحور السادس والأخير خاص بالتوصيات والمقترحات، ويستعرض مستوى تنفيذ توصيات اللقاء الموسع الثاني 2006م ، وإعداد توصيات اللقاء التشاوري الثالث 2007 م.

وأكد المؤيد إن اللجنة التحضيرية للملتقى استكملت كافة الترتيبات والتجهيزات الخاصة لعقد اللقاء، وبما من شأنه ضمان تحقيق النجاح المرجو منه والأهداف التي عقد من اجلها.. منوها بأهمية المحاور وأوراق العمل التي سيتم مناقشتها في هذا اللقاء والكفيلة بوضع الحلول والمعالجات اللازمة للنهوض بالقطاع الصناعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتقوية القدرة التنافسية للصناعات الوطنية عن طريق تحسين المواصفات وجودة المنتجات المحلية وتطبيق المواصفات والمقاييس المعتمدة (اليمنية – الخليجية – العالمية) ، وكذا تعزيز أواصر الشراكة مع القطاع الخاص وإزالة العقبات التي تواجه المستثمرين.

يحيى المتوكل